عوائق وحدة دول الخليج العربي خلال الفترة من 1981-2024م

أ. حمد عبد الله محمد الشمري

الباحث بقسم العلوم السياسية

كلية التجارة ـ جامعة أسيوط

4fosol@gmail.com

أ.د علاء عبد الحفيظ محمد
أستاذ العلوم السياسية وعميد
كلية التجارة ـ جامعة أسيوط

أ.د عبد الرحيم أحمد محمد خليل
أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية
السابق كلية التجارة ـ جامعة أسيوط

المجلــة العلميــة

كليـــة التجـــارة – جـــامعـــة أسيـــوط

العدد الرابع والثمانون – يونيو ٢٠٢٥م

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

الشمري، حمد عبدالله محمد ومحمد، علاء عبد الحفيظ وخليل، عبد الرحيم أحمد محمد (٢٠٢٥). عوائق وحدة دول الخليج العربي خلال الفترة من ١٩٨١-٢٠٢٤م. **المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد ٨٤**، ٦٩-١٠٠.

رابط المجلة: https://sjcf.journals.ekb.eg/

عوائق وحدة دول الخليج العربي خلال الفترة من 1981-2024م

أ. حمد عبد الله محمد الشمري

أ.د علاء عبد الحفيظ محمد، أ.د عبد الرحيم أحمد محمد خليل

مستخلص:

تواجه الوحدة الخليجية، التي تهدف إلى تعزيز التعاون والتكامل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجموعة من العوائق التي تحول دون تحقيقها بشكل كامل. تتنوع هذه العوائق بين السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، ولتجاوز هذه العوائق، ينبغي تعزيز الحوار السياسي المستمر بين دول الخليج، وتطوير آليات لتنسيق السياسات الاقتصادية، وتعميق الوعي بالهوية الخليجية المشتركة.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتحديد العوائق التي تعترض طريق الوحدة الخليجية، وتقديم رؤية شاملة لتلك العوائق من خلال استعراض العوامل السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والأمنية. يسعى البحث إلى توفير توصيات عملية للتغلب على هذه العوائق؛ بهدف تعزيز التكامل والتعاون بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتحقيق وحدة شاملة ومستدامة تسهم في الاستقرار والازدهار الإقليمي.

الكلمات الافتتاحية: الوحدة الخليجية، منطقة الخليج العربي، مجلس التعاون الخليجي، الاتحاد الكونفدرالي، المنظمات الإقليمية.

Obstacles to Gulf Unity of the Arabian Gulf States During the Period 1981-2024

Mr. Hamad Abdullah Mohamed Alshammari

4fosol@gmail.com

Prof. Alaa AbdelHafeez Mohammed, Prof. Abdel Rahim Ahmed

Abstract:

The Gulf unity, which aims to enhance cooperation and integration among the countries of the Gulf Cooperation Council (GCC), faces a range of obstacles that prevent its full realization. These obstacles vary between political, economic, social, and security factors. To overcome these challenges, it is necessary to enhance continuous political dialogue among Gulf states, develop mechanisms for coordinating economic policies, and deepen awareness of the common Gulf identity.

This study aims to analyze and identify the obstacles hindering Gulf unity and to provide a comprehensive view of these obstacles by examining political, economic, social, and security factors. The research seeks to offer practical recommendations to overcome these obstacles, aiming to strengthen integration and cooperation among the GCC countries and achieve comprehensive and sustainable unity that contributes to regional stability and prosperity.

Keywords: Gulf unity, Arabian Gulf region, Gulf Cooperation Council, confederal union, regional organizations**.**

المقدمة:

على الرغم من مرور أكثر من أربعة عقود على إنشاء منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية فهو إلى الآن لم يحقق ما يطمح له المواطن الخليجي من آمال وإنجازات خلال تلك المدة الطويلة.

فأبرز الذي لمسه الإنسان الخليجي هو:

- تأسيس درع الجزيرة (قوة عسكرية للتدخل السريع).
- سهولة تنقل شعوب الدول الأعضاء من خلال الهوية الشخصية.
- توحيد رخص قيادة المركبات.
- مؤشرات تعاون أمني خاص بين الدول الأعضاء لا يلقى ترحيباً من أغلب شعوبها.

ولما سبق أسباب ومبررات من الأجدر تسميتها بالعوائق سيتم بيانها في الدراسة لاسيما بأنها حالت دون وصول المجلس إلى تحقيق الوحدة الاندماجية المنصوص عليها صراحةً في نظامه الأساس فور نشأته في العام 1981م.

أولاً: أهمية الدراسة:

أ. الأهمية العلمية:

العناصر العلمية لدراسة عوائق وحدة دول الخليج العربي ترتبط بتحليل العوامل المتعددة التي تؤثر على الوحدة بين هذه الدول من زوايا علمية متعددة. تتضمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة ما يلي:

- تحليل الأبعاد السياسية: دراسة العوائق السياسية للوحدة الخليجية توفر فهماً أعمق للتحديات المرتبطة بتباين الأنظمة السياسية وطبيعة الحكم في كل دولة. هذه الدراسة تساعد في تقديم نماذج علمية لكيفية تقليل الفجوات السياسية.
- تقييم التعاون الأمني والعسكري: تقدم الدراسة تحليلاً علمياً للتحديات الأمنية والعسكرية المشتركة؛ مما يساعد في فهم العوائق التي تحول دون تحقيق تعاون أمني فعال، وهو مجال حيوي للأبحاث في العلاقات الدولية والدراسات الأمنية.
- تعزيز الأبحاث في العلاقات الدولية: تمثل هذه الدراسة موضوعاً مهماً في مجال العلاقات الدولية؛ حيث تسهم في فهم أعمق لديناميكيات التحالفات الإقليمية ومدى تأثير القوى العالمية على الوحدة بين دول الخليج.
- تطوير السياسات العامة: من خلال دراسة العوائق، يمكن للباحثين تقديم توصيات علمية قائمة على تحليل البيانات والسياسات المتبعة. هذه التوصيات قد تساعد صناع القرار في تحسين العلاقات بين دول الخليج ووضع خطط استراتيجية مستقبلية.

- الإسهام في بناء نظريات التكامل الإقليمي: تقدم الدراسة إضافة قيمة إلى النظريات المتعلقة بالتكامل الإقليمي؛ حيث تسهم في تطوير نماذج علمية لقياس وتقييم العوائق التي تحول دون تحقيق الوحدة في مناطق أخرى من العالم.

ومن خلال هذه النقاط، يتضح أن دراسة عوائق وحدة دول الخليج العربي تفتح آفاقاً جديدة للبحث العلمي في مجالات متعددة، من السياسة والاقتصاد إلي الاجتماع والأمن؛ مما يعزز فهم التحديات وتقديم حلول مستدامة.

ب. الأهمية العملية:

الأهمية العملية لدراسة عوائق وحدة دول الخليج العربي تكمن في الفوائد التي يمكن أن تحققها هذه الدراسة على أرض الواقع، وتأثيرها المباشر على السياسات والمجتمع والتنمية في دول الخليج. تشمل هذه العناصر:

- تحسين التكامل الاقتصادي: دراسة العوائق العملية للوحدة تسهم في تقديم حلول واقعية لزيادة التعاون الاقتصادي بين دول الخليج، مثل: توحيد السياسات المالية والنقدية، وتسهيل حركة السلع والخدمات ورأس المال؛ مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.
- تعزيز التعاون الأمني: من خلال تحليل التحديات الأمنية، تقدم الدراسة مقترحات عملية للتعاون في مجال الدفاع المشترك، ومكافحة الإرهاب؛ مما يعزز أمن المنطقة ككل، ويعطيها قدرة أكبر على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية.
- تحقيق استقرار سياسي أكبر: دراسة العوائق السياسية بين دول الخليج تمكن من إيجاد طرق لتقليل التوترات والخلافات السياسية بين الدول الأعضاء؛ مما يسهم في تحسين العلاقات بين الحكومات ويدعم الاستقرار السياسي في المنطقة.
- زيادة التأثير الدولي: توحيد المواقف السياسية والاقتصادية بين دول الخليج؛ يعزز من قوتها وتأثيرها على الساحة الدولية. دراسة العوائق تمكن من تقديم استراتيجيات عملية لتحقيق هذا الهدف، بما يعزز من قدرة دول الخليج على العمل ككتلة واحدة في المنظمات الدولية والمفاوضات التجارية.
- تعزيز الاستقرار الاجتماعي: تحليل العوائق الاجتماعية والثقافية؛ يساعد في تقديم حلول عملية لتعزيز التفاهم المتبادل بين شعوب دول الخليج؛ مما يقلل من الحساسيات القومية، ويعزز الشعور بالوحدة والانتماء الجماعي.

والأهمية العملية لهذه الدراسة تكمن في قدرتها على تقديم حلول واقعية قابلة للتطبيق في مجالات متعددة؛ مما يعزز من فرص تحقيق وحدة خليجية أكثر تكاملاً واستقراراً.

ثانياً: أهداف الدراسة:

١. تحديد وتحليل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيق تحقيق الوحدة الخليجية، وإدراك الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى وجود هذه العوائق.
٢. تبني استراتيجيات وحلول للتغلب على العوائق المكتشفة، واقتراح توصيات عملية لصناع القرار؛ لتسريع عملية التكامل والوحدة.
٣. دراسة العوائق الاقتصادية التي تمنع تكامل الأسواق والاقتصادات الخليجية، واقتراح حلول؛ لتعزيز التبادل التجاري والاستثماري بين دول المجلس.
٤. إدراك التحديات الأمنية المشتركة التي تواجه دول الخليج، وتعزيز التعاون الأمني والعسكري بين دول المجلس؛ لمجابهة التهديدات المشتركة.
٥. تقديم توصيات لتطوير التنسيق الحكومي والإداري بين دول المجلس، وتعزيز الكفاءة والشفافية في العمل الحكومي المشترك.
٦. دراسة كيف يمكن للوحدة الخليجية تعزيز مكانة دول المجلس على الساحة الدولية، واقتراح استراتيجيات؛ لدعم الموقف الخليجي الموحد في المنظمات الدولية.

ثالثاً: منهجية الدراسة:

تتطلب الدراسة منهجية شاملة تأخذ في الاعتبار جميع العوامل المؤثرة، وتستخدم أدوات تحليلية متعددة؛ للوصول إلى توصيات عملية قابلة للتنفيذ، وتم التركيز على منهج الاقتراب الوظيفي في تحليل العلاقات السياسية بين دول الخليج، وتأثيرها على الوحدة، ودراسة العوائق الاقتصادية مثل: التفاوت في السياسات الاقتصادية، والضرائب، والتعريفات الجمركية.

بالإضافة إلى تحليل الدراسات المقارنة في دراسة تجارب التكامل الإقليمي الأخرى (مثل الاتحاد الأوروبي)؛ لاستخلاص الدروس المستفادة.

رابعاً: مشكلة الدراسة، وأسئلتها:

تتمثل في التعرف على الأسباب والعوامل التي تمنع تحقيق تكامل ووحدة كاملة بين دول الخليج العربي، على الرغم من التشابه الكبير في اللغة، الثقافة، الدين، والتاريخ المشترك. هذه المشكلة تعكس سؤالاً رئيسياً: ما العوائق الرئيسة التي تحول دون تحقيق الوحدة الخليجية؟

ويتفرع عن هذا السؤال عدة أسئلة فرعية وهي:

أ. ما العوائق السياسية التي تحول دون تحقيق الوحدة الخليجية؟
ب. ما العوائق الاقتصادية التي تؤثر على التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي؟
ت. ما التحديات الأمنية التي تعيق التعاون الأمني والدفاعي بين دول مجلس التعاون الخليجي؟
ث. كيف تؤثر العوائق الإدارية والبيروقراطية على تنفيذ المبادرات التكاملية بين دول المجلس؟
ج. كيف تؤثر العوامل الاجتماعية والثقافية على جهود تحقيق الوحدة الخليجية؟
ح. ما التحديات الخارجية التي تؤثر على الوحدة الخليجية؟

خامساً: فرضية الدراسة:

تحول العوائق السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والأمنية بين دول الخليج العربي دون تحقيق الوحدة بينها، ورغم وجود الإرادة السياسية لتعزيز التكامل الإقليمي، فإن هذه العوائق تشكل تحديات رئيسية يجب معالجتها من خلال سياسات مشتركة وإصلاحات مؤسسية.

سادساً: نطاق الدراسة:

١. النطاق المكاني: تبعاً لدراسة عوائق الوحدة الخليجية فإن الدراسة اعتمدت على الإطار المكاني، ويتمثل في: دول مجلس التعاون الخليج، الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي.
٢. النطاق الزماني: تركز الدراسة على الفترة من تأسيس مجلس التعاون الخليجي في ١٩٨١م حتى الوقت الحاضر، وهذا يوفر نظرة شاملة على التقدم، والعوائق على مدار العقود.

سابعا: تحديد مفاهيم الدراسة:

١. الوحدة الخليجية: هي السعي لتحقيق تكامل وتعاون أعمق بين دول مجلس التعاون الخليجي في المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الأمنية، والبيئية. وتهدف إلى: تعزيز الاستقرار الإقليمي، تعزيز النمو الاقتصادي المشترك، وتقوية الهوية الخليجية (البحارنة، 8:1994).
٢. عوائق الوحدة: العوامل السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الأمنية، والإدارية التي تعيق تحقيق التكامل والوحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي.

ويمكن تصنيفها إلى عوائق داخلية "داخل كل دولـة" وعوائق خارجيـة "بين الـدول أو مع القوى الخارجية"(الراية، 2023-12-4).

٣. التكامل الإقليمي: هي عملية؛ سياسية، واقتصادية تهدف إلى تعزيز التعاون بين دول المنطقة لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار، ولها عدة مراحل؛ حيث تستهل في التعاون الأولي، ثم التكامل الاقتصادي؛ وصولاً إلى التكامل السياسي (الموسوعة السياسية، 2021-3-20).

٤. النظام الإقليمي: يشير إلى مجموعة من الدول الواقعة في منطقة جغرافية معينة، والتي ترتبط بعلاقات سياسية، اقتصادية، ثقافية، وأمنية متميزة عن العلاقات التي تربطها بباقي دول العالم. يتميز النظام الإقليمي بتفاعلاته الداخلية التي تتسم بدرجة من التكامل أو الصراع، ويستند إلى مجموعة من المبادئ والأنظمة التي تحكم العلاقات بين الدول الأعضاء فيه.

ويتضمن النظام الإقليمي عدة عناصر رئيسة:

الحدود الجغرافية المشتركة: تضم الدول التي تنتمي إلى المنطقة الجغرافية؛ مما يجعل لها مصالح وتحديات متشابهة، مثل: دول الخليج العربي، الاتحاد الأوروبي، أو دول جنوب شرق آسيا.

التفاعل السياسي، والاقتصادي: الدول الأعضاء تتفاعل من خلال اتفاقيات تجارية، تحالفات سياسية أو أمنية، ومنظمات إقليمية تهدف إلى تعزيز التعاون في مختلف المجالات.

القضايا المشتركة: تتعرض الدول الأعضاء لمجموعة من القضايا والتحديات المشتركة، سواء كانت اقتصادية، أمنية، بيئية، أو اجتماعية؛ مما يدفعها للعمل معاً لإيجاد حلول مشتركة.

المؤسسات الإقليمية: يتضمن النظام الإقليمي ـ في كثير من الأحيان ـ وجود منظمات ومؤسسات إقليمية تنظم العلاقات بين الدول الأعضاء، مثل: مجلس التعاون الخليجي، الاتحاد الأفريقي، أو الاتحاد الأوروبي، التي تعمل على تعزيز التعاون، وحل النزاعات.

العلاقات الدولية: يتميز النظام الإقليمي ـ أيضاً ـ بعلاقته مع النظام الدولي الأكبر؛ حيث تتأثر الدول الأعضاء في النظام الإقليمي بالسياسات العالمية، وتعمل ـ في بعض الأحيان ـ ككتلة موحدة في مواجهة القضايا الدولية (Selleslaghs. 13:2020).

٥. نظريات التكامل الإقليمي: هي مجموعة من الأطر النظرية التي تفسر كيفية وسبب تكامل الدول داخل منطقة جغرافية معينة عبر مجالات متعددة مثل: الاقتصاد،

السياسة، الأمن، والثقافة. تهدف هذه النظريات إلى فهم ديناميكيات التعاون بين الدول؛ والآليات التي تقود إلى تحقيق التكامل الإقليمي، وتختلف نظريات التكامل الإقليمي في تفسيرها لكيفية حدوث التعاون بين الدول؛ فبعضها يركز على التعاون في المجالات الاقتصادية كمدخل للتكامل، بينما البعض الآخر يركز على الأمن، أو موازين القوى، ورغم اختلافها، فإنها تسهم جميعًا في فهم آليات العمل المشترك بين الدول؛ لتحقيق الوحدة والتكامل الإقليمي (Hosli. 15:2020).

ثامناً: الدراسات السابقة:

- دراسة عبد الله، أبو صليب، الأنصاري (2021) بعنوان: "مستقبل مجلس التعاون الخليجي بعد المصالحة الخليجية"، تركز هذه الدراسة على مستقبل منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد عملية الصلح الخليجي التي تمت خلال قمة العلا بداية العام 2021م والتي أتت بعد ثلاث سنوات ونصف من القطيعة من المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين تجاه دولة قطر، وتوضح أهمية عملية الصلح، والدروس المستفادة منها، وتركز تحديداً على أن عملية الصلح أتت من الدول الخليجية بتلقاء نفسها دون إلزام خارجي، وأكد إن إتمام الصلح يؤكد قوة الجذور التي تربط دول الخليج ببعضها البعض، وأوضح دور دولة الكويت الفاعل والمهم في حدوثه، وأيضاً تذكر أهمية الدور الكويتي بإتمام عملية الصلح، بالإضافة إلى ضرورة استلهام الدروس والعبر من الأزمة الخليجية لتلافي تكرار مثلها مستقبلاً من خلال إنشاء وتفعيل وحدة فض النزاعات تتبع الأمانة العامة لمنظومة مجلس التعاون، والتي من شأنها الحد من المشاكل قبل تفاقمها، وركز على ضرورة تطوير اقتصاد دول الخليج من خلال تنويع مصادر الداخل، وكذلك تحديد وتوضيح مفهوم المواطنة في دول الخليج والوصول إلى تقارب أكثر بشان السياسة الخارجية لدول المجلس، وتؤكد كذلك على التجارب التي مرت بها دول مجلس التعاون خصوصا تماسكها وتعاضدها وتوحدها خلال أزمة الغزو العراقي لدولة الكويت إلى أن تم التحرير مروراً بمختلف الأحداث والتطورات الإقليمية والعالمية التي أكدت صلب منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية لكنها تشدد في الوقت نفسه على ضرورة تطوير المنظومة أكثر من خلال توحيد السياسات والرؤى الاقتصادية بين دول المجلس وزيادة التعاون والتبادل فيه، وكذلك تطوير الجوانب الأخرى للوصول إلى اتحاد واندماج أكبر.
- دراسة عبد الله خليفة الشايجي (2013) بعنوان: "تحديات ومستقبل الاتحاد الخليجي"، تتناول هذه الدراسة عوامل استمرار ومراحل تطور مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد ثلاثة عقود من استمراره، وأسباب إخفاقه في التحول إلى منظومة أمن جماعي للدول الأعضاء توازن القوى الإقليمية والخصوم وتردعها.

- دراسـة حسين محمد البحارنـة (1994) بعنـوان: "مجلس التعـاون الخليجـي ودوره الرائد في تحقيق الوحدة الخليجية"، تتناول تأسيس مجلس التعـاون الخليجي وأهدافه في تحقيق التكامل بين دول الخليج العربـي. الدراسة تستعرض الجوانب التاريخية والسياسية والاقتصادية التـي أثرت فـي مسيرة المجلس منذ نشأته، وحتى الوقت الراهن. تركز الدراسة على إنجازات المجلس، والتحديات التي واجهته في سبيل تحقيق الوحدة الخليجية.
- دراسة سراج (2018) بعنوان: "دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تحقيق التكامل الاقتصادي"، تركز على فكرة الوحدة العربية، وتبين عدة محاولات غير ناجحة لبعض الاتحادات العربية لكن تشيد في منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية كنموذج ناجح، ومستمر منذ نشأته سنة 1981م، وذلك بفضل عدة عوامل من ضمنها امتلاك دوله "النفط" ومن ثم غناها وثروتها، ومع هذا تؤكد بأنه غير كافي لأنه يتعرض للنضوب والتحكم بأسعاره من قبل الدول الكبرى؛ فمسألة تنويع مصادر الدخل باتت حتمية حسب رؤيته لاستدامة الثراء وزيادته، فمصادر الطاقة والدخل العالمية تكثر سنة، بعد سنة فيجب مسايرتها للمحافظة على الريادة والقوة الاقتصادية لدول الخليج، وهذا يتعزز خلال توحيد السياسة الاقتصادية فيما بينها وتحقيق المزيد من التكامل فيها وإزالة كافة العراقيل إن وجدت، وتضيف الدراسة بأن التوحد في الأمور الأخرى بين دول المجلس مطلوب وهام ايضاً، وتضع المقترحات، والرؤية المستقبلية لكيفية وآلية تحقيق ما سبق، وأيضاً تتطرق لتجربة التكامل الاقتصادي العربي، وإلى دور جمهورية مصر العربية على وجه الخصوص.

الإضافة التي تقدمها الدراسات السابقة:

تتطرق بكل وضوح إلى أسباب الخلافات الخليجية والأزمات التي حدثت بين دول الخليج، والتـي أدت لعرقلة الاتحاد الخليجـي، وتقدم مقترحات حول آلية تلافيها فـي المستقبل، وتبين فـي الوقت ذاته صمود منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية طوال السنوات رغم الهزات الكبيرة التي تعرضت لها المنطقة، وتؤكد في الوقت نفسه على حتمية اتخاذ الدول الأعضاء خطوات عملية وفعالة تؤدي الى التكامل والاتحاد بينها في مختلف المجالات لاسيما السياسية، الاقتصادية، العسكرية، والأمنية.

تاسعاً: تقسيم الدراسة:

المبحث الأول: عراقيل تحقيق الوحدة الخليجية.

أولاً: مسألة السيادة.

ثانياً: اختلاف الهياكل السياسية بين دول الخليج.

ثالثاً: الخلافات بين الدول الخليجية.

رابعاً: الرفض العماني.

المبحث الثاني: احتواء الخلافات، وتحدي الوحدة.

المطلب الأول: أهم التحديات التي تواجه الوحدة الخليجية.

أولاً: التحديات الهيكلية.

ثانياً: التحدي الديموغرافي.

ثالثاً: تحديات المفاهيم.

رابعاً: التحدي الزمني.

المطلب الثاني: احتواء الخلافات الخليجية.

أولاً: تطوير هيئة فض النزاعات.

ثانياً: حسم ملفات الخلاف.

المطلب الثالث: السيناريوهات المستقبلية للوحدة الخليجية.

أولاً: سيناريو بقاء الوضع الراهن

ثانياً: سيناريو التكامل، والازدهار

المبحث الأول

عراقيل تحقيق الوحدة الخليجية

تتمثل العراقيل التي تقف دون قيام الوحدة الخليجية بعدة أمور، ولها عدة جوانب سيتم طرح أبرزها من خلال هذا المبحث مع الشرح لكل منها:

أ. مسألة السيادة:

مما لا شك فيه؛ أن عملية اندماج عدة كيانات سياسية مستقلة تحت مظلة كيان موحد يجمعها تتطلب تقديم بعض التنازلات من الكيانات المشكلة للاتحاد، ولكن طبيعة الأنظمة الوراثية في دول الخليج لا تساعد على عملية تنازل سهلة منها عن السلطة لكيان واحد يحكمها أو يكون اللاعب الرئيس الذي يجمعها ويوحِّد بعض سياساتها (البنخليل: 29:2012).

وتأسيساً على ذلك؛ يؤكد الأمين العام السابق لمجلس التعاون عبد الله بشارة بأن مفهوم السيادة لدى دول مجلس التعاون كبير وحساس جداً؛ حيث إن النبرة الاستقلالية الذاتية الفردية متعمقة جداً لديها، وإن الهوية والامتداد التاريخي لدى أنظمة الحكم الخليجية شديد القوة، ولذلك تم الاكتفاء بمبدأ التعاون عند تشكل المجلس بدلاً من الفيدرالية أو حتى الكونفدرالية، وكذلك تم اعتماد آلية النظام الأساس بدلاً من الميثاق أو الدستور الملزمين بشكل أكبر (السطر الأوسط، 2023-11-3).

ب. اختلافات الهياكل السياسية بين دول الخليج:

على الرغم من تشابه أنظمة الحكم في دول الخليج في الاطار العام، ولكن هناك عائق في تركيبة كل نظام منها فالبحرين والكويت تملكان دستوراً يقبل الانتخابات البرلمانية والمشاركة السياسية ولو إن الكويت تتميز في كون برلمانها أكثر استقلالية من البحرين الذي توجد به نسبة أعضاء غير منتخبين، بل معينين من قبل الحكومة، وفي الجانب الآخر نجد النظام السعودي الملكي المطلق الذي لا تتوفر فيه المشاركة السياسية، ويعتمد على نظام الشورى المتمثل عبر المجلس المعين من الملك، وأيضاً نجد النظام الإماراتي الذي يمثل الدولة الفيدرالية المكونة من 7 إمارات مختلفة، وكذلك نجد عمان التي يتم تعيين رئيس مجلس الشورى لديها من قبل السلطان، وقطر التي تعتمد على نظام الشورى كذلك (رجب، 2012-5-14)

ويؤكد رئيس مجلس الأمة الكويتي السابق أحمد السعدون؛ أنه لا يمكن قيام اتحاد خليجي ناجح دون الاقتداء بتجربة الكويت في الإصلاح السياسي، والحق في المشاركة الشعبية، وحرية التعبير، والصحافة، وبالإضافة إلى إطلاق سراح سجناء الرأي في كافة دول الخليج بما فيها الكويت (الجزيرة، 2016-12-2).

ت. الخلافات بين الدول الخليجية:

توجد خلافات خليجية تشكل عائقاً نحو مسألة قيام الاتحاد الخليجي، ومن أبرزها أزمة سحب السفراء من دولة قطر، والتي قامت بها السعودية، والإمارات والبحرين احتجاجا على السياسة الخارجية القطرية في دعم حركة الإخوان المسلمين، ومنح بعض مواطني الدول الثلاث الجنسية القطرية والتي ترى الدول التي قامت بسحب السفراء أنه يشكل تهديداً لأمنها الداخلي، ووجودها ومستقبلها، وبعد انهاء أزمة سحب السفراء أواخر عام 2014م إثر تعهدات وضعتها قطر عبر وثيقة الرياض، عاد الخلاف الخليجي بشكل أعنف من خلال قطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة قطر عام 2017 من قبل الدول الثلاث ذاتها، بالإضافة الى مصر، وكانت الأسباب والمبررات مشابهة للخلاف السابق من اتهام قطر بدعم الإرهاب، وتأييدها لإيران في مواجهة دول الخليج؛ مما يؤدي

لزعزعة استقرار وأمن تلك الدول (بلومبيرغ، 2017-6-5)، (الخارجية السعودية،-6-5 2017).

وانتهى الخلاف الخليجي عبر قمة العلا في السعودية يناير 2021م لكن بعد أزمة طال أمدها حوالي ثلاث سنوات ونصف، ودون وجود ضمانات مؤكدة وواضحة لعدم عودة الخلاف مرة أخرى (عبد الله، أبو صليب، الأنصاري، 20:2021).

ث. الرفض العماني:

نجد ـ أيضاًـ الرفض العماني للاتحاد شكلاً وموضوعاً، والذي بلا شك يعد عائقاً كبيراً في طريق تحقيقه، وقد هددت عمان بالانسحاب من المنظومة الخليجية إذا ما أقر الاتحاد وأصدرت بيان هددت فيه بالانسحاب من مجلس التعاون الخليجي حيث جاء على لسان وزير الشؤون الخارجية بالسلطنة آنذاك يوسف بن علوي في منتدى الأمن الخليجي الذي عقد في العاصمة البحرينية المنامة ديسمبر 2013م: "نحن ضد الاتحاد ونعارض إقامة اتحاد بين دول مجلس التعاون لكن لن نقوم بمنعه" ويضيف:" نحن لا نرى داعي لعمل أمور تستفز جيران الخليج، وتؤدي لخلق النزاع، والصراع معهم" (العربية، -7 12-2013).

وبناء على ما سبق يطرح أستاذ العلوم السياسية عضو مجلس الأمة الكويتي السابق الدكتور عبد الله النفيسي التساؤل التالي "إذا كان خيار العمانيين الهدوء والانعزال فلماذا انضموا من الأساس لمجلس التعاون الخليجي الذي يؤكد نظامه الأساس على الوحدة الاندماجية بين الدول الست الأعضاء؟" (خليجية، 2014-1-3).

وفي السياق ذاته، يذكر أستاذ العلوم السياسية د. سامي الفرج: إن رفض سلطنة عمان للاتحاد الخليجي وتأكيدها أنها لن تكون جزءاً منه ينبع من كون عمان تريد ألا تكون قراراتها السياسية الخارجية مرتبطة بدول أخرى، وبيَن أن عمان لا تريد الإضرار بمصالح الدول الخليجية، وكذلك لا تريد الإضرار بمصالح إيران، وأشار إلى أن عمان وقعت اتفاقية عدم اعتداء مع إيران، ومن ثم في نظرها قامت بتحييد أي خطر قد يأتي منها (رأي اليوم، 2013-12-10).

رأي الباحث:

حقق مجلس التعاون إنجازات مقبولة، لكن تبقى الطموحات أكبر لدى الشعوب الخليجية؛ إذ لا بد من أن تعمل الحكومات أكثر على تطوير التعاون الاقتصادي وتفعيل الاتفاقيات فيه، إلى جانب تطوير منظومة درع الجزيرة للوصول إلى الجيش الخليجي الموحد، وتوحيد السياسة الخارجية للدول الأعضاء، وإذابة كافة العراقيل التي تحول دون تطوره ووصوله إلى مرحلة الاتحاد.

المبحث الثاني

احتواء الخلافات، وتحدي الوحدة

سيتم في هذا المبحث تناول تحدي الوحدة الخليجية من مختلف الجوانب، ومدى إمكانية تحقيق الاتحاد الخليجي على أرض الواقع في المستقبل، وكذلك سيتم التأكيد على ضرورة إيجاد آلية لتفادي النزاعات والخلافات المستقبلية بين دول مجلس التعاون، واحتوائها باكراً في حال حدوثها تحقيقاً؛ للاستقرار والديمومة للمنظومة الخليجية.

وعليه سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب على النحو الآتي:

المطلب الأول: أهم التحديات التي تواجه الوحدة الخليجية:

إن السعي نحو الوحدة وتجميع القوى وحشد الإمكانات هو الحل الذي لا بد منه لمواجهة حالات التردي والضعف التي تلازم العرب حالياً، ولما كانت الأمة العربية بكافة دولها؛ شهدت الكثير من تجارب التنسيق والتعاون وحتى الاندماج بين بعض أقطارها فالأولى بدول الخليج العربية اتباع النهج ذاته خصوصاً بظل ما يتوافر لديها من الجذور والعوامل المتعددة التي تسهل طريق الوحدة لها، وهي قد سعت بدورها منذ استقلالها للتعاون فيما بينها في كل المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، وذلك لتعزيز ما يربطها من قيم وعادات ومصير مشترك؛ حيث إن مسألة الوحدة في الخليج سبقت إنشاء مجلس التعاون عام 1981؛ إذا بدأت منذ عام 1971 بعد محاولة توحد الإمارات التسع بعد الانسحاب البريطاني، وعلى الرغم من عدم اتمامه وتوحد 7 إمارات فقط بعد تراجع قطر والبحرين عن الدخول فيه، فإن الأمل لا يزال قائماً بوحدة الشعب الخليجي في صورة أشمل (البحارنة، 8:1994).

ونص النظام الأساس لمنظومة مجلس التعاون الخليجي صراحةً على هدف الوصول إلى الوحدة الاندماجية الكاملة للدول الست الأعضاء فيه، وكانت أكبر خطوة تحث وتدفع نحو تحقيق هذا الهدف متمثلة في كلمة ملك المملكة العربية السعودية عبد الله بن عبد العزيز خلال القمة الثانية والثلاثين لقادة دول المجلس في الرياض ديسمبر 2011م، عندما قال تحديداً: "نجتمع اليوم في ظل تحديات تستدعي منا اليقظة، ووحدة الصف، ولاشك أننا مستهدفون في أمننا واستقرارنا، ولذلك فإن علينا أن نكون على قدر المسؤولية الملقاة على عاتقنا تجاه ديننا، وأوطاننا، لذلك أطلب منكم اليوم أن نتجاوز مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد في كيان واحد يحقق الخير، ويدفع الشر إن شاء الله" (الشايجي، 17:2013).

وتكون أهم التحديات كما يلي:

١. التحديات الهيكلية:

وكانت ردود فعل الدول الأعضاء في المجلس متباينة ما بين التحمس والتحفظ؛ فمملكة البحرين أعلنت تأييدها الواضح والصريح للمبادرة السعودية، وبينما لم تعلن بقية دول المجلس عن موقفها الصريح تجاه المبادرة باستثناء سلطنة عمان التي أعلنت عن عدم رغبتها في الدخول بالاتحاد إن حدث، وهنالك تساؤلات مستحقة يجب أن تطرح عن الموقف الإقليمي والدولي تجاه الاتحاد الخليجي المقترح، بالإضافة إلى ضرورة حل الخلافات الجذرية كافة بين دول مجلس التعاون قبل التوجه إلى الوحدة، وأيضاً ضمان فاعلية الدول الصغيرة الأعضاء في الاتحاد، باعتماد آلية التصويت بالإجماع، أو منحها حق الفيتو "النقض"، كما هو الحال في المنظمات الدولية؛ لطمأنتها بعدم تجاوزها في القضايا الأمنية (الشايجي، 20:2013).

ويرى أستاذ العلوم السياسية الكويتي د. عبد الله النفيسي بأن الحل الأنسب لدول مجلس التعاون يكمن في الاتحاد الكونفدرالي عن طريق توحيد ثلاث وزارات أساسية هي: "النفط، الدفاع، والخارجية" من خلال تناوب تولي هذه الوزارات بين الدول الست الأعضاء بشكل دوري بينها، ويؤكد أن ذلك سيؤدي لاستغلال الطاقة والثروة البشرية والمادية المميزة التي تمتلكها دول الخليج العربية (القبس، 2022-11-1).

ويؤكد د. صالح المانع؛ اعتماد مجلس التعاون في بداياته على أسلوب القرارات المشتركة، ولكن بعضها لم يتم تنفيذه، ويقترح أن تكون هناك قرارات مستقبلاً تقوم الدول التي توافق عليها بتنفيذها، أما الدول التي تتحفظ فتبقى متحفظة، ويضرب مثالاً بالعملة الأوروبية الموحدة "اليورو"؛ حيث سمح لبريطانيا بعدم الدخول فيها، والإبقاء على عملتها، وأما بالنسبة للعمل التوحدي الخليجي فيرى تبني "السياسات المتشابهة" بين دول مجلس التعاون بدلاً من "السياسات الموحدة" التي لا تطبق أحياناً؛ حيث إن الدول الإسكندنافية تتبناها ويعد تطبيقها لها ناجحاً (ندوة العلاقات الخليجية، 126:1999).

٢. التحدي الديموغرافي:

تعد معظم دول مجلس التعاون الخليجي صغيرة المساحة وقليلة السكان، وفي الوقت ذاته تملك موارد طبيعية ضخمة ولكنها تعاني من معضلة الأمن؛ حيث إنها تتمتع بالكثير من القوى الناعمة، وبالقليل من القوى الصلبة، وقد شهدت منطقة الخليج ثلاثة حروب مدمرة خلال العقود الأخيرة، وكانت الاستراتيجية الأمنية لدول مجلس التعاون معتمدة على الأمن المستورد عن طريق الاتفاقيات الأمنية الموقعة مع الولايات المتحدة خصوصاً بعد تحرير دولة الكويت عام 1991م، وقيام كل منها فردياً باستيراد أنظمة

تسلح غير متجانسة، لذا تُعد الحاجة ماسة للتعامل بشكل جديد يكون موحداً وفعالاً مع التحديات الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية القادمة (الشايجي، 4:2013).

وقد حددت المادة الرابعة من النظام الأساس لمجلس التعاون الأهداف الأساسية للمجلس في كل المجالات، وهذه المجالات تخدم الأهداف المطلوبة "لتحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء" ولكن لم تصدر بعد تشريعات نموذجية موحدة في دول المجلس كخطوة إيجابية على طريق التوحيد والتكامل المرحلي لكافة التشريعات والقوانين في دول المجلس خصوصاً التشريعات الأساسية كقانون التجارة الموحد وقانون الشركات الموحد والقانون المدني الموحد والقانون البري والجوي الموحد، وقانون الملكية الشخصية الموحد رغم أن المجلس الأعلى اتخذ قراراً عام 1985م يقضي بأن تصدر الدول الأعضاء التشريعات اللازمة لجواز؛ تملك مواطني دول المجلس العقارات والمباني، ولكن تنفيذ هذا القرار تم من خلال تشريعات داخلية أصدرتها دول المجلس اتسمت بالاختلاف وعدم التناسق فيما بينها (البحارنة، 52:1994).

ويبين د. عصام الرواس، أن فرصة تشكيل الجيش الخليجي الموحد ضاعت بعد حرب تحرير الكويت، حيث كان الوقت الأنسب لإنشائه واعتماده، وقد تم بدلاً منه توقيع المعاهدات والاتفاقيات الدفاعية بين دول مجلس التعاون والدول الكبرى التي تملك سياسات غير ثابتة تجاه المنطقة، حيث تميل لدول المجلس تارة ثم لإيران والعراق تارة أخرى، وبالإضافة إلى أن تلك المعاهدات قللت من أهمية ودور مجلس التعاون الخليجي (ندوة العلاقات الخليجية، 130:1999).

ويقول الأكاديمي الإماراتي د. عبد الخالق عبدالله: إن الوحدة الخليجية تبقى هدفاً مشروعاً كما كان منذ إنشاء مجلس التعاون عام 1981م، ولكن لا يجب استعجال تحقيقه ضارباً المثل بأوروبا التي لم تحقق وحدة سياسية خلال 70 عاماً، ويذكر بأن من تحقق حتى الآن هو الحد الأدنى من التعاون بينما المطلوب الحد الأعلى من التعاون الذي يمهد الطريق نحو تحقيق الوحدة الخليجية، وفي المقابل يعتقد الأكاديمي السعودي د. تركي الرجعان بأن الوحدة الخليجية ليست هدفاً واقعياً؛ بسبب تأصل فكرة الزعامة في الدول الخليجية، وأنه على الرغم من نجاحها في مواجهة التحديات الأمنية المشتركة، ولكن الخلافات بينها تستمر في الظهور بين الحين والآخر، ويدلل بعدم النجاح في اعتماد الخليجية الموحدة؛ بسبب الاختلاف على مقرها، واسمها (عبدالله، 2022-10-8).

٣. تحديات المفاهيم:

ويمكن اعتبار عدم وضوح مفهوم الاتحاد الخليجي أكبر حجر عثرة أمام طريق الوحدة الخليجية، ويعزز ذلك تصريح وزير الخارجية السعودي الأسبق الأمير سعود الفيصل في اجتماع المجلس الوزاري الخليجي 23 بجدة يونيو 2012م؛ حيث قال: "إن

الاتحاد لا يختلف بطبيعته عن مجلس التعاون، بل هو تغيير وتبديل للجان إلى هيئات تعمل على تنفيذ الجوانب السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية، وهذا هو التغيير الأساس في الاتحاد"، ولكن يعتبر موقف الولايات المتحدة المؤيد للاتحاد أمراً يعزز إمكانية قيامه، وسبب التأييد الأمريكي يعود لرغبتها العمل بشكل جماعي مع التحديات والتهديدات الأمنية التي تواجه دول الخليج، وفي المقابل يلعب الموقف الإيراني المعارض للاتحاد دوراً بارزاً؛ حيث تعتبره إيران مجرد محاولة من السعودية لضم البحرين إليها تحظى بدعم أمريكي (الشايجي، 32:2013).

ويشدد د. عصام الرواس؛ على ضرورة تحديد دول مجلس التعاون لخارطة طريقها من حيث التنسيق الذي تريده فيما بينها، هل هو كونفدرالي أم سياسي أم في العلاقات الخارجية والدفاعية، وما حجم التنوع الاقتصادي الذي تريده؟ وأيضاً ينتقد وجود جامعات خليجية متماثلة في الدراسات والبرامج الذي تطرحها، ويذكر بأنه من الأجدر لكل دولة التخصص في مجال معين حتى تتحقق صفة التنوع ويتم الوصول إلى التكامل الاقتصادي والتجاري وغيره لمواجهة التكتلات الدولية، وينوه إلى فائدة الاهتمام بالقطاع الخاص الحقيقي الذي يستطيع الحلول مكان النفط بعد نضوبه، والذي يوفر فرص العمل لأبناء المنطقة، ويستطيع التعامل المباشر مع التكتلات العالمية الجديدة بدون تقديم تنازلات من الأنظمة السياسية (ندوة العلاقات الخليجية، 132:1999).

ويجب أن يستمد مجلس التعاون الخليجي كمنظمة إقليمية دولية قوته من قوة الدول الست الأعضاء فيه، وكذلك من قوة الشعب الخليجي الذي يقوم عليه أساس الدول كلها، ولذا يجب أن تمثل قرارات المجلس الأعلى أهداف وطموحات الشعب الخليجي وتوفر رفاهيته وأمنه، وأن تؤدي لتقدمه، وتسهم في الوصول إلى السوق الخليجية المشتركة التي تقود للازدهار الاقتصادي وتعتبر أولى لبنات الاتحاد السياسي الكونفدرالي الناجح، والذي يحتاج إلى عمل جاد من خلال توحيد التشريعات المدنية والتجارية والمالية والاقتصادية في دول مجلس التعاون؛ حتى يسهل التعامل والتعاون والتفاهم بين مواطني دول المجلس (البحارنة، 61:1994).

٤. التحدي الزمني:

وفي هذا الزمن أصبح لا بديل عن دمج القوى الصلبة والناعمة التي تملكها الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي؛ لتعبر عن وزنها السياسي وثقلها المالي والاقتصادي في محيطها، وكذلك على المستوى الإقليمي والدولي، خصوصاً أن العوامل المشتركة بينها تعد أكثر حتى من الاتحاد الأوروبي، وللوصول لذلك لا بد من الحل الجذري لكافة القضايا الخلافية بينها قبل التحول إلى صيغة الاتحاد، ويطرح الباحث معتز سلامة ثلاثة سيناريوهات لمستقبل مشروع الاتحاد الخليجي، الأول التأجيل المتكرر

حتى تختفي الفكرة تلقائياً، أما الثاني فالإبقاء على المجلس مع تغير مسمى مجلس التعاون إلى الاتحاد دون الانتقال لأي صيغة وحدوية بسبب عدم تحمس دول المجلس لمشروع الاتحاد، وبينما الثالث تنفيذ الاتحاد تدريجياً على فترات متباعدة دون الزام كل الدول الأعضاء الدخول فيه حيث يكون للراغبين فقط، وتبقى المعادلة الصعبة المراد تحقيقها هي كما قال وزير الخارجية السعودي السابق الأمير سعود الفيصل في المنامة ديسمبر عام 2004م: "أمن الخليج يعتمد على مجلس تعاون خليجي متماسك، وعراق مستقر، وإيران جارة صديقة، ويمنٍ موحد" (الشايجي، 34:2013).

ويؤكد د. حمد الكواري بأن مجلس التعاون حقق إنجازات مشهودة، ولكن لا تزال العلاقات بين دوله ليست بالمستوى الذي يوحي على إمكانية توحدها، خصوصاً أن مسألة مثل العملة الخليجية الموحدة رغم ضرورتها لا تزال بعيدة المنال، وينتقد الدكتور اتكالية دول مجلس التعاون من خلال الاعتماد على الولايات المتحدة فقط في سياستها الخارجية، وكذلك تبنيها سياسة رد الفعل وليس الفعل، ويشدد على أهمية توحيد السياسات تجاه المسائل الاستراتيجية مثل قضية الجزر الإماراتية المحتلة، والعدوان على أي بلد خليجي، والعلاقات مع "إسرائيل"، وأخيراً يرى بأن العلاقات مع الدول المجاورة بالذات اليمن كونها خاصرة شبه الجزيرة العربية يجب أن تتسم بالاستقرار، ويطرح الدكتور احتمالين بالنسبة لمستقبل دول مجلس التعاون الأول احتمال التفاؤل في حال كان قوة فاعلة ومؤثرة، والثاني احتمال التوتر الدائم في حال غياب ما سبق (ندوة العلاقات الخليجية، 142:1999).

ويؤكد الدكتور ظافر العجمي بأن التحديات الخارجية تعزز فرصة الوحدة الخليجية؛ حيث إن تأسيس مجلس التعاون جاء تزامناً مع الثورة الإسلامية الإيرانية، ولكنه في المقابل يخشى أن تقلل التحديات الداخلية فرصة الاتحاد بسبب تقليصه من سيادة الدول، والخوف من تأثيره على المكاسب السياسية الموجودة في بعض الدول، وهناك ـ أيضاً ـ الاتفاقية الأمنية بين دول المجلس التي تحفظت عليها الكويت، وكذلك هناك هاجس فيما يتعلق بالمستوى المعيشي؛ حيث من الممكن أن تشكل بعض الدول عالة على دول أخرى بعد فتح الحدود، وتوفير فرص العمل، وما يمكن أن يقابل ذلك من عدم كفاية الميزانية لإتمام ذلك، ويرى الدكتور بأن الحل الأمثل يكمن في الكونفدرالية التي تحفظ سيادة الدول، ومكاسبها السياسية، ولا تتدخل في أمنها، بل وتحافظ على المستوى المعيشي لديها ضارباً المثال باليونان التي أنقذها الاتحاد الأوروبي من الإفلاس؛ بسبب عضويتها فيه (العجمي، 2012-5-18).

ويمكن التغلب على بعض المعوقات التي تحول دون تحقيق الوحدة الخليجية من خلال الرغبة الصادقة، والعزيمة القوية؛ استغلالاً لوحدة المصير والهدف السياسي المشترك بين الدول الأعضاء، وهناك خطوات إيجابية مطلوبة في الشأن السياسي أهمها توحيد السياسة الخارجية، وأما في الشأن الاقتصادي فهناك متطلبات ضرورية مثل: إلغاء أية قيود على تنقل البضائع، ووسائل النقل، والغاء الرسوم الجمركية، وتوحيد التعريفة الجمركية، والسماح لمواطني دول مجلس التعاون بممارسات اقتصادية وتجارية واسعة مع رفع قيود ضرورة الإقامة عن طريق توحيد التشريعات الخليجية، وكذلك توحيد العملة الخليجية، وإنشاء بنك مركزي خليجي (البحارنة، 62:1994).

ومن الوارد جداً بأن يكون توفير الأمن الجماعي هو العامل المساعد والدافع لحدوث الاتحاد الخليجي، وترك صيغة التعاون التي لم تثبت جدواها في تحقيق الأمن والردع لدول الخليج العربية، ويُعد الغزو العراقي واحتلال الكويت أكبر شاهد، بالإضافة إلى عدم تحقيق الردع والتوازن مع إيران؛ حيث يتم الاتكال على الأمن المستورد من خلال الاتفاقيات الأمنية وصفقات الأسلحة مع الدول الكبرى لاسيما الولايات المتحدة، والذي لم ينجح ـ أيضاً ـ بحماية كل الدول الأعضاء (الشايجي، 15:2013).

ويؤكد الباحث السعودي د. عبد العزيز بن صقر أن هناك أسباباً محورية تدفع للاتحاد بين دول مجلس التعاون أهمها التهديدات البارزة في المنطقة، ويشدد على توفر كل متطلبات الاتحاد الذي يتوقع حدوثه في المستقبل؛ لأن التفكك مستبعد كونه سيؤثر سلباً على المواطن الخليجي، ولأنه لا يرى سبيلاً إلى قوة المجلس إلا من خلال الوصول إلى مرحلة الاتحاد (بي بي سي، 2013-12-9).

وتلعب الروابط المشتركة بين الشعوب الخليجية من خلال الأصل المشترك والتراحم بينها، بالإضافة إلى وحدة اللغة؛ عاملاً مهماً يعزز فرضية وحدتها، وكذلك لا يمكن إغفال ضرورة تشكيلها لقوة ردع تحقق لها التوازن مع الجارة إيران، وبشكل عام فإن العوامل المتعلقة بالأمن الداخلي والخارجي إلى جانب المتغيرات البنيوية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية كلها، قد تؤدي إلى الاتحاد الخليجي (مركز الجزيرة للدراسات، 2015-1-14).

ولا شك أن صمود مجلس التعاون مقارنة بتجارب عربية مماثلة كمجلس التعاون العربي بين (مصر-العراق-الأردن-اليمن)، والاتحاد بين دول شمال أفريقيا باستثناء مصر يشكل عاملاً إيجابياً نحو إمكانية وصوله إلى مرحلة الاتحاد التي لا يمكن اعتبارها بعيدة المنال، حتى لو كان الطريق نحو الوصول لها لا يخلو من الصعوبات (الاتحاد، 29-10-2012).

المطلب الثاني: احتواء الخلافات الخليجية:

من الضروري عمل وسيلة لتفادي النزاعات والخلافات المستقبلية المحتملة بين دول مجلس التعاون، واحتوائها باكراً؛ تحقيقاً للاستقرار والاستمرارية للمنظومة الخليجية من خلال ما يلي:

١. تطوير هيئة فض النزاعات:

هيئة تسوية النزاعات تتبع المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي؛ حيث يقوم بتشكيلها في كل حالة على حدة حسب طبيعة الخلاف، ومقرها مدينة الرياض، وتختص بما يحيله من منازعات بين الدول الأعضاء، والخلافات حول تفسير أو تطبيق النظام الأساس لمجلس التعاون، ولكن ليس لها أي صفة قضائية ملزمة لطرفي النزاع، فهي ليست هيئة قضائية مستقلة، وإنما ذات صفة مؤقتة وتصدر توصياتها أو فتواها بحسب الحال وترفعها إلى المجلس الأعلى لاتخاذ ما يراه بشأنها، ولا يتم الموافقة عليها إلا بالإجماع، وقد اكتفى المجلس الأعلى بإحالة الخلافات المذكورة إلى المجلس الوزاري الذي بدوره أحالها إلى اللجان الوزارية، ولكن لم يستطع إيجاد حلولٍ مقبولة للأطراف المعنية بالخلاف (البحارنة، 55:1994).

ويشير الأكاديمي القطري د. ماجد الأنصاري إلى المقترح الكويتي عام 2016 الخاص بتطوير آلية فض المنازعات بين دول مجلس التعاون لعدم فعاليتها بسبب غياب آلية تفصل المجلس عن الدول؛ حيث إن معظم المؤسسات الإقليمية والدولية بها آلية عمل تضمن أن يكون هناك قدر من الاستقلالية بحيث تستطيع التعامل مع الخلافات المختلفة بين أعضاء المنظمة، ويعتبر الدكتور ماجد الاقتراح جيداً مطالباً بطرحه مرة أخرى (عبد الله، 19:2021).

ويؤكد الكاتب الكويتي عبد الله المطيري؛ حاجة مجلس التعاون الخليجي إلى تحسين آليات اتخاذ القرار وفض النزاعات، وذلك عن طريق تمكين كبار الموظفين فيه بإعطائهم صلاحيات أكبر من وزراء الدول الأعضاء، وما عدا ذلك فإنه سيصبح منظمة شكلية لا أكثر (الأنباء، 19-7-2019).

ويقول الإعلامي السعودي طارق الحميد بأنه لا يمكن تجاهل حقيقة الهزة التي أصابت مجلس التعاون الخليجي جراء الخلافات الشديدة، وأعاقت مسار تطوره؛ حيث أصبح مطالباً أكثر من أي وقت مضى بتطوير آلياته، وأنظمته، والمسارعة بعملية الإصلاح، والدفع بها سريعاً، والأهم من ذلك وضع آلية لفض المنازعات، والخلافات، والاختلافات، بالإضافة إلى توحيد الرؤية والسياسات الخارجية، الأمنية، والاقتصادية (عربي 21، 15-12-2021).

ومما لا شك فيه بأن تطوير آلية فض النزاعات أمر حتمي لتجنب الأمد الطويل للأزمات المستقبلية؛ حيث إنها السبيل الأمثل في حال فشل المفاوضات المباشرة أو الوساطة، وبالإضافة إلى أن تعميق المصالحة بين جميع الدول الخليجية يحتاج مزيداً من الوضوح والشفافية، وعقد الحوارات الثنائية المتجددة بين قطر والإمارات، وبين قطر والبحرين؛ فالأرضية ممهدة لذلك بعد اتفاق العلا، وخلاصة القول إن الوضع السياسي في منطقة الخليج والمصالح المشتركة وتطورات بقية الملفات في الإقليم والعالم سياسياً واقتصادياً جعلت دول المجلس تتجه لسياسة تصفير المشاكل بينها، والسعي لاحتواء الاختلاف في سياساتها الخارجية (المنجومي، 2021-12-31).

٢. حسم ملفات الخلاف:

برز الدور الكويتي كثيراً في احتواء الأزمات الخليجية تحديداً على يد أمير الكويت السابق الشيخ صباح الأحمد الذي اعتبر احتواء الخلافات الخليجية "واجباً لا يمكن التخلي عنه" لا سيما أنه عاصر مجلس التعاون منذ نشأته عام 1981م؛ حيث اعتبر بقاءه وتماسكه أمراً مصيرياً، ولكن كما ذكرنا لا بد من وضع آلية مؤسسية صلبة وثابتة لحل المشكلات المستقبلية المحتملة بين دول المجلس تضمن له الديمومة والاستمرار (الجريدة، 2017-6-13).

وتماشياً مع ما تم ذكره من الجهود الكويتية الساعية للصلح برز الدور الأمريكي تحديداً في أواخر عام 2020م من خلال تكثيف إدارة ترامب مجهوداتها نحو إنهاء الأزمة عن طريق الضغط على كافة أطرافها، وقام كبير مستشاري ترامب كوشنر بزيارة السعودية وقطر في ديسمبر 2020م ثم قام بالحضور إلى قمة الصلح بالعلا يناير 2021م (بي بي سي، 2021-1-5).

وتأكيداً لما سبق أعلن وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان عن إذابة كل الخلافات بين دول المقاطعة الأربع "السعودية والإمارات والبحرين ومصر" مع قطر، وذلك خلال القمة الخليجية في 5 يناير 2021م (فرنسا 24، 2021-1-5).

وفي أبريل من العام 2023م؛ أعلنت كل من دولة قطر ومملكة البحرين عودة العلاقات الدبلوماسية المتوقفة بين البلدين منذ عام 2017م، وذلك من خلال اجتماع لجنة المتابعة القطرية- البحرينية في اجتماعها الثاني بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في الرياض، وأكد الجانبان بأن هذه الخطوة تأتي انطلاقاً من الرغبة المشتركة في تعزيز العلاقات الثنائية، وتطوير التكامل، والوحدة الخليجية وفقاً لمقاصد النظام الأساس لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، واحتراماً لمبدأ المساواة بين الدول، والسيادة الوطنية والاستقلال، والسلامة الإقليمية، وحسن الجوار، وكانت البحرين قد

قاطعت قطر؛ بسبب اتهامها لها بزعزعة أمنها واستقرارها، وذلك عن طريق دعم الأنشطة التخريبية التي تؤدي لنشر الفوضى فيها (سي إن إن، 12-4-2023).

وضمن السياق ذاته تحديداً في الموافق 19 من يونيو 2023م تم الإعلان عن عودة التمثيل الدبلوماسي من خلال فتح السفارات بين دولتي الإمارات وقطر بعد تعليقها منذ بداية أزمة 2017م، وذكر البيان المشترك "حرصاً من الدولتين على تعزيز العلاقات الثنائية، تعلن الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر، إعادة التمثيل الدبلوماسي بينهما؛ وذلك باستئناف سفارة الإمارات في الدوحة، وسفارة قطر في أبوظبي وقنصليتها في دبي، ومزاولة أعمالها اليوم، وأردف البيان: "هذه الخطوة تأتي تجسيداً لإرادة قيادتي البلدين، وتعزيزاً لمسيرة العمل العربي المشترك، بما يحقق تطلعات الشعبين الشقيقين"، وأعلن الأمين العام لمجلس التعاون جاسم البديوي عن ترحيبه بهذه الخطوة التي وصفها بالمباركة التي تجسد حرص القادة على مسيرة مجلس التعاون، ووحدة الصف في البيت الخليجي (الجريدة، 19-6-2023).

وحرصاً على محاولة تفادي الأزمات المستقبلية بين دول مجلس التعاون، أو على الأقل عدم توسعها يجب خلق تعاون وتكامل شعبي حقيقي على المستوى الثقافي والاجتماعي والرياضي والفني حتى لا يصبح الشعب الضحية الأكبر للخلاف؛ لأن إقحامه في الخلاف الأخير خلق فجوة كبيرة، فمن المنطقي أن ينحصر الخلاف بين القادة السياسيين، ومن الضروري كذلك بأن تتقارب السياسة الخارجية خصوصاً في المواضيع الحساسة مثل: تصنيف الجماعات الإرهابية، والتعاطي مع القضية الفلسطينية؛ لأنها بمنزلة القنابل الموقوتة القادرة على إعادة الأزمة بشكل أكبر مما كانت عليه (عبد الله، 51:2021).

المطلب الثالث: السيناريوهات المستقبلية للوحدة الخليجية:

أولاً: سيناريو التفكك:

أ. وصف السيناريو:

بادئ بدء يمكن وصف هذا السيناريو بأنه سيناريو إبقاء أوضاع مجلس التعاون لدول الخليج العربية على ما هي عليه، ولكن يجب التنويه بأن ذلك من شأنه أن يزيد من أخطار محاولات الاستقطاب الإقليمي والدولي لدول المجلس؛ مما يؤدي لتشتتها وتفرقها، وبالتالي يجلب لها الضرر بسبب عامل وحدة المصير بينها (الكتبي، ١٠٤:١٩٩٩).

وحري بنا الإشارة إلى أن عملية التأجيل المتكرر تؤدي إلى اختفاء الفكرة من تلقاء نفسها بغياب الدوافع التي أنتجتها دون إعلان الفشل، وهذا هو السيناريو المعتاد في تأجيل

الكثير من المشروعات الكبيرة، بحيث يبقى المشروع قائماً دون الإعلان الرسمي عن فشله، أوعدم تفعيله (الشايجي، ٢٠١٣:٣٥).

ويلاحظ أن المجلس لا يزال غير قادر على حل المشكلات الثنائية أو الجماعية بين الأعضاء لاسيما المشكلات الحدودية، وأيضاً الخلافات بسبب تباين السياسة الخارجية لدول المجلس؛ حيث إن هذه الخلافات تزيد احتمالية التدخل الخارجي في شؤون الخليج، وأيضاً أصبح التمسك بالمواقف المنفردة سياسياً بشكل أكبر لكل دولة على حدة (الصرعاوي، ٢٠٠١:٣٤).

وبناء على ذلك يؤكد رئيس الوزراء القطري السابق حمد ابن جاسم بأن مجلس التعاون يبدو شبه ميت بسبب غياب القرارات والنتائج الفعالة عن اجتماعاته، وحتى إن المواطن الخليجي لم يعد يهتم بمتابعته منذ أكثر من عقد من الزمن بسبب ما سبق (تقي، ٢٣-٢-٢٠٢٢).

ب. الشروط التي قد تؤدي إلى تحقق السيناريو:

إن الأصل في التجمعات والمنظمات التطور، ولكن في حالة مجلس التعاون نلحظ استمرار حالة التعاون بين دول المجلس عند حد معين؛ حيث لا تزال النزعة الذاتية باقية، وهي الطاغية، ولذلك نجد أن التباين في بعض المواقف موجود بشدة، فعلى سبيل المثال نشاهد قطر تتخذ موقفاً منفرداً في مسألة التفاوض مع الجانب الإيراني؛ وذلك لأن فيها قاعدة عسكرية أمريكية كبيرة لذلك تحاول خلق التوازن لتتجنب أن تكون ضحية للضربات العسكرية الإيرانية (الرميحي، ٢٠٠٩:٢٠).

ومن زاوية أخرى نجد أن منظومة "درع الجزيرة" الدفاعية باقية على ما هي عليه دون تطور، على الرغم من البيانات والاجتماعات المستمرة لرؤساء أركان الدول الخليجية، حيث لا تزال أعداد منتسبيه ليست كبيرة وقدراته العسكرية لا تظهر تقدماً واضحاً وملموساً (الرميحي، ٢٠٠٩:٢٣).

وتماشياً مع ما تم ذكره يستمر كذلك غياب التعاون الأمني الفعال بين دول مجلس التعاون رغم إقرار مركز لمكافحة الإرهاب لكن لا تزال آليته المعتمدة غائبة وغامضة وغير واضحة، وإلى جانب ذلك يبقى ـ أيضاً ـ غياب الهيكل الأمني المستقر بين الخلافات الموجودة بين الدول الأعضاء (الرميحي، ٢٠٠٩:٢١).

ت. الانعكاسات التي تترتب على تحقق السيناريو:

لعله من المفيد أن نقول إن بقاء أوضاع مجلس التعاون على ما هي عليه من شأنه أن يزيد من النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج؛ حيث ستبقى دول المجلس تعتمد على

الحمايـة الأمريكيـة كمـا كانـت بسـبب العجـز عـن إيجـاد بـديل آخـر لهـا (الرميحـي، ٢٠٠٩:٢٢).

والجدير بالذكر بأن استمرار المجلس بنهجه، وتنظيمه، ودوره الحالي قد يؤدي إلى أمرين بارزين:

- انفراد إحدى الدول الخليجية بالزعامة على حساب باقي الدول الأعضاء؛ لتحقيق سياستها، وأهدافها الخاصة دون النظر لمصالح البقية.
- توسعه الإقليمي بضم دول عربية أخرى له مثل المملكتين الهاشميتان الأردنية والمغربية واللتين يتشابهان مع دول مجلس التعاون بنظام الحكم الوراثي لدى الأسر الحاكمة (الكتبي، ١٩٩٩:١٠١).

ومن جانب آخر فإن عدم تطور مجلس التعاون من شأنه إنتاج أزمات خليجية حادة بشكل متجدد؛ لأن طبيعة أمانته العامة لا تختلف كثيراً عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية فقد تأثرت بسياستها، وفضلت الهدوء والابتعاد عن المشاكل والصراعات حتى لا تجد نفسها مؤيدة لطرف ضد الآخر إذا ما استثنينا دور الجامعة في إدانة الغزو العراقي لدولة الكويت والذي مهد لتحريرها بعد ذلك، وحتى لو كان ذلك بيد القوات الدولية لعدم قدرة الدول العربية على إقناع أو إجبار النظام العراقي السابق على الانسحاب من الأراضي الكويتية (الصالح، ٢٠١٩:٢٠).

ثانياً: سيناريو التكامل والازدهار:

أ. وصف السيناريو:

في البداية لا بد من الإشارة إلى أن فكرة التعاون الخليجي بدأت كبعد استراتيجي للانتقال إلى اتحاد خليجي متكامل في المستقبل، وهذا أمر لا يوجد أدنى شك فيه (عكاظ، ١٢-١٠-٢٠١٣).

وفي السياق ذاته يؤكد الأمين العام السابق لمجلس التعاون عبد الله بشارة بأن الغاية من تأسيس مجلس التعاون تكمن في الوصول إلى الاتحاد الكونفدرالي، وهناك خمس آليات مطروحة نحو تحققه:

- التنسيق في السياسة الخارجية.
- الاندماج الاقتصادي من خلال التنسيق في السياسة النفطية والصناعة والزراعة، وحرية التنقل والسوق المشتركة.
- التعاون الدفاعي تحقيقاً للردع والوقاية.
- التعاون الأمني تعزيزاً للجبهة الداخلية، وضماناً لرخائها وازدهارها.

- التقارب الاجتماعي والثقافي والتعليمي.

ويشـدد بشـارة بـأن لكـل مسـار سـابق أهميتـه الخاصـة، ولكـن بشـكل متفـاوت؛ فالاقتصـاد يعتبـر الأسـاس كونـه العمـود الفقـري للاتحـاد المنشـود، وتحقيـق هـذه الآليـات سيؤدي في النهاية إلى وحدة أقرب إلى الفيدرالية؛ أي أن الدولـة الخليجيـة الموحـدة ستأتي في المرحلة التي تلي الكونفدرالية (ساعاتي، ١٩٩٧: ٤٤).

وجدير بالذكر أن المخاطر والتهديدات الخارجية التـي شـغلت مجلس التعـاون فـي العقدين الأولين من تأسيسه لم تعد كما كانت من حيث الصعوبة والحساسية؛ حيث أصـبح التعامـل مـع إيـران كدولـة عاديـة أقـرب مـن كونهـا إيـران الثـورة، والتعـاطي مـع العـراق يختلف عما كان عليه قبل غزو الكويت وبعد تحريرها، والنقطـة الأكثـر إلحاحـاً حاليـاً هـي كيفية التركيز أكثر على القضايا الداخلية مثل: الاقتصاد، والتعليم (الكتبي، ١٩٩٩: ٦٨).

ولابد من التأكيد علـى أن الاحتياطـات البتروليـة التـي تملكهـا دول مجلس التعـاون الخليجي تكفي حتى ٧٠ عاماً تقريباً، واحتياطات الغاز تكفي حتـى ٢٠٠ عـام، وتنـتج دول الخلـيج حـوالي ٦.٧ مليـارات برميـل سـنوياً، وهـذه الكميـة بازديـاد مسـتمر (الرميحـي، ٢٠٠٩: ٥٨).

وتفسيراً لذلك يبين أستاذ العلـوم السياسـية الـدكتور عبـد الله النفيسـي بأنـه لا مخـرج أمام دول مجلس التعاون الخليجي سوى بالاتجـاه نحـو الكونفدراليـة، وبـأن الكويـت وقطـر على سبيل المثال يرغبان بحدوثها، وعلى الرغم من أن الظـروف قد لا تسمح الآن لكنهـا ستتهيأ في المستقبل القريب وفق المعطيات والظروف التـي يـرى بأنهـا سـتمهد الأرضـية، وتقوم بإلزام الدول الخليجية للتوجه نحو الوحدة (تقي، ٢٠-١-٢٠٢٠).

ب. الشروط التي قد تؤدي إلى تحقق السيناريو:

وفي هذا الإطار من المحتمل ـ أيضاًـ أن تقوم إيران باتباع استراتيجية واقعية تجـاه دول الخليج تتوقف فيها عن تطوير قدراتها العسكرية إلى الحد الذي لا يهدد جيرانها، وأن تسعى إلى بناء جسور الثقة معها، وأن ترفـع الاحتلال عن جزر دولـة الإمـارات العربيـة المتحدة، وتقوم بـالتوقف عن سياسـة الأمـر الواقـع، ومـن ثـم تصـبح عنصـراً مـن عناصـر المعادلة الأمنية لمجلس التعاون، ويعزز هذه الاحتمالية الظروف الداخلية والخارجية التي تعـاني وسـتعاني منهـا إيـران الآن ومسـتقبلاً، فهـي اقتصـادياً فـي أمـس الحاجـة إلـى الاسـتثمارات الخليجيـة، ومـن جانـب السياسـة الخارجيـة فهـي تواجـه نزاعـات إقليميـة مـع باكستان، تركيا، والكيان الصهيوني، فمن صالحها تخفيف حدة التوتر في منطقـة الخليج (الكتبي، ١٩٩٩: ٨٨).

واستخلاصاً لما سبق يؤكد عضو مجلس الأمة الكويتي السابق عبد الله النيباري بأن مؤشرات النمو في دول الخليج تتضح من خلال ارتفاع الدخل القومي عما كان عليه في العام ١٩٧٠م، بالإضافة إلى زيادة السكان بحوالي أربعة أضعاف ونصف، وفي الدخل الفردي بما يقارب عشرة أضعاف، ويضيف بأنه من المفيد التوجه نحو تنويع مصادر الدخل ضماناً لمزيد من الديمومة والاستمرار (الرميحي، ٢٠٠٩: ١٠٩).

وفي هذا الإطار يوضح المحلل السياسي الدكتور ظاهر العجمي بأن مجلس التعاون وصل إلى مرحلة الترهل فهو يدور في حلقة مفرغة؛ لذا يتوجب عليه التحرك والتطور، والظروف الإقليمية تستدعي الوصول إلى الوحدة الخليجية التي لا تسلب أحداً سيادته بحيث تبقى لكل دولة حريتها في أمورها الداخلية، والوضع الحالي مشجع لذلك فهو مشابه للأحداث التي أدت إلى تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١م (سكاي نيوز، ١١-١٢-٢٠١٣).

ت. الانعكاسات التي تترتب على تحقق السيناريو:

من أهم الإيجابيات المتوقعة في حال حصول الاتحاد الخليجي تعزيز المشاركة الشعبية، وتفعيل دور المجتمعات المدنية، وحدوث التواصل بين المؤسسات الخليجية؛ مما يسهل الوحدة السياسية القائمة على قاعدة وأسس متينة؛ مما يؤدي إلى وحدة الأمة الخليجية، ولا بد من التأكيد على أن هناك مبدأ رئيساً في العلوم السياسية ينص على أن الاتحاد الكونفدرالي من شأنه تعزيز الديموقراطية (عكاظ، ١٢-١٠-٢٠١٣).

وعلى المستوى النظري يؤكد الأستاذ محمد الحمادي رئيس تحرير جريدة الاتحاد الإماراتية السابق بأن هدف الاتحاد الخليجي كان ولا يزال أحد طموحات القادة والشعوب الخليجية، ولكن التفاصيل لا تزال غير واضحة؛ مما يؤدي للتباين في وجهات النظر، والتي لا يجب أن تمنع قيامه، وعلى المستوى الإجرائي يقول أستاذ العلوم السياسية الدكتور إبراهيم الهدبان بأن الاتحاد لا يعني فقدان الدول لسيادتها؛ حيث سيبقى المجلس اتحاداً كونفدرالياً كما هو، والحديث هو فقط عن رفع درجة التعاون؛ حيث لا يجب الجزع من مصطلح الاتحاد فهو سيعطينا قوة أكثر على أرض الواقع خصوصاً في ظل التهديدات الإقليمية والتغيرات في الوضع الدولي (سكاي نيوز، ١١-١٢-٢٠١٣).

وعلى المستوى الإجرائي لا يمكن تفادي حتمية الوصول إلى الكونفدرالية الخليجية بكل تفرعاتها، والتي لا تعني المساس بتمسك الدول بمسألة السيادة؛ حيث من المحتمل أن تتحقق الوحدة من خلال تبني سياسة خارجية واحدة، والتعاون العسكري والأمني، وتحقيق المواطنة الاقتصادية الخليجية، وتوحيد الخطط التعليمية والاقتصادية، ولعل أبرز انعكاس لذلك سيكمن في وجود شأن كبير لمجلس التعاون خلال العقود المقبلة (الكتبي، ١٩٩٩: ٥٦).

ومن هذا المنطلق من الممكن وصف نموذج الوحدة المتوقع بالمشابه والمماثل لنموذج الاتحاد الأوروبي؛ حيث سوف تتمكن كل دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الخليجي من الاحتفاظ بمبدأ السيادة (الشايجي، ٢٠١٣: ٣٦).

وتأسيساً على ذلك فإن توصل دول مجلس التعاون إلى صيغة إقليمية للأمن تعالج المخاوف والهواجس من دول الجوار الإقليمي العراق وإيران واليمن، وتحقق تحولاً ديموقراطياً يقوي الأمن الداخلي، ويمنع التدخلات الخارجية، وتؤدي إلى استمرار تدفق النفط بأسعار معقولة، مما يعزز الأمن والاستقرار، وتقوم بإنهاء لغة التطرف الإيراني، وتنتج التركيز على قضايا التنمية والإصلاح، والحد من الانفاق على التسلح (الرميحي، ٢٠٠٩: ٢٩).

وفي الصدد نفسه فإن تعزيز الأمن الخليجي سيؤدي إلى تخفيف الضغط على المسائل الدفاعية، وفي المقابل زيادة الإنفاق على المسائل الصحية والتعليمية والمدنية، وبكل تأكيد إن الهاجس الأمني لن ينتهي، ولكن سينخفض كثيراً عما كان عليه في السابق (ندوة العلاقات الخليجية،١٩٩٩: ١٥٦).

وفي الإطار نفسه فإن استمرار صدور القرارات السياسية والاقتصادية، تنفيذاً لأحكام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بهذا الزخم والفاعلية والاستمرارية من قبل المجلس الأعلى وصولاً إلى تحقيق ما تأمل فيه الشعوب الخليجية من تحقيق للوحدة أو التكامل الاقتصادي وإنجاز وحدة جمركية ونقدية فإنه لا مناص من قيام نوع من الوحدة أو الاتحاد السياسي بين الدول الأعضاء، وذلك يتطلب فقط إعلاناً سياسياً من قبل المجلس الأعلى (البحارنة، ١٩٩٤: ٣٨).

وبالإضافة إلى ما سبق من شأن الاتحاد الكونفدرالي الخليجي أن يخلق كياناً سياسياً واقتصادياً يتناسب مع إمكانيات المنطقة، ويحقق التوازن السكاني بين دول الخليج، ويسهم في التغلب على مشاكل الاقتصاد الريعي، ومواجهة المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية الناتجة عن تغير المصالح (مكة، ٥-٩-٢٠١٥).

ونافلة القول فإن نموذج الإمارات العربية المتحدة، هو أقرب النماذج السياسية التي يمكن أن نتصور من خلالها ما سوف تؤول إليه دول مجلس التعاون الخليجي، بمعنى أن وجه مجلس التعاون المستقبلي يخفي وراءه قيام دولة خليجية تسبق الوحدة بخطوات، وتأتي بعد الكونفدرالية بخطوات كثيرة (ساعاتي، ١٩٩٧: ٤٧).

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة آلية الوصول إلى متطلبات النجاح في تحقيق الوحدة الخليجية المنشودة من خلال تشخيص العراقيل التي تقف عثرة في طريقها، ومن ثم اقتراح الحلول الكفيلة بمعالجتها وتجاوزها.

ويتضح أن عراقيل الوحدة الخليجية تتراوح بين العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية؛ حيث تبرز الاختلافات في السياسات الداخلية والخارجية للدول الأعضاء، بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية مثل: الاعتماد على النفط، وتباين مستويات التنمية، كعوامل رئيسه تعيق التقدم نحو الوحدة.

ومن جهة أخرى، تلعب التوترات الإقليمية والخلافات حول القضايا الأمنية دوراً مهماً في تعقيد الجهود نحو التكامل.

وبالتالي يتطلب تحقيق الوحدة الخليجية جهودًا مكثفة لتعزيز التعاون وتجاوز هذه التحديات من خلال تبني الحوار البنّاء والسياسات المشتركة.

نتائج الدراسة: ويمكن تحديد أهمها في الآتي:

- غموض الرؤية الاستراتيجية المشتركة لدول الخليج وتباين الأولويات فيما بينها.
- تشكل الطبيعة الخاصة للدول الخليجية عائقاً أمام الوحدة الخليجية؛ حيث ترغب الدول والشعوب في الحفاظ على خصوصياتها ومكتسباتها الداخلية، ولا تريد المجازفة بالدخول في تجربة ونمط جديد.
- الصراعات على النفوذ والسيطرة الإقليمية بين الدول الأعضاء تؤدي إلى تفاقم الخلافات وتعطيل مبادرات الوحدة.
- تفاوت مستويات التنمية الاقتصادية والاعتماد الكبير على النفط يصعب تحقيق تكامل اقتصادي مستدام.
- اختلاف السياسات الداخلية والخارجية بين دول مجلس التعاون الخليجي يعوق توحيد المواقف والاستراتيجيات.
- التوترات الإقليمية والخلافات حول القضايا الأمنية تعرقل جهود التعاون والتكامل الأمني.

توصيات الدراسة: ويمكن تحديد أهمها في الآتي:

- توحيد السياسات الخليجية على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري؛ للوصول إلى الاتحاد الكونفدرالي بأسرع وقت؛ لأن تأخيره يرسخ صعوبة حدوثه.

- تطوير هيئة فض المنازعات في مجلس التعاون من خلال إعطائها صلاحيات أكبر للقيام بالدور المنوط بها بحسم كافة المشاكل والاختلافات بين دول المجلس بشكل سريع وحاسم.
- التغلب على النزعة الذاتية، والعمل على ترسيخ الإرادة السياسية المشتركة التي أنشئ المجلس من أجلها.
- تنظيم منتديات ولقاءات دورية بين القادة والمسؤولين؛ لتعزيز التفاهم المشترك، وحل الخلافات السياسية.
- تنفيذ مشاريع اقتصادية مشتركة، وتبني سياسات اقتصادية متكاملة تقلل من الاعتماد على النفط، وتدعم التنوع الاقتصادي.
- إنشاء هيئات أمنية مشتركة للتعامل مع التحديات الأمنية الإقليمية، وتنسيق الجهود بين الدول الأعضاء.
- تبني سياسات شفافة ومشتركة تعزز الثقة بين الدول الأعضاء وتسهم في تحقيق الوحدة الخليجية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب:

رجب، يحيى (1983). مجلس التعاون لدول الخليج العربية- دراسة قانونية- سياسية- اقتصادية، ط2، دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت.

الرميحي، محمد غانم (٢٠٠٩). الخليج ٢٠٢٥: دراسات في مستقبل مجلس التعاون ط. ١، دار الساقي، بيروت، لبنان.

ساعاتي، محمد أمين (١٩٩٧). مجلس التعاون الخليجي ومستقبله، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

سراج، علي عباس يوسف (2018) دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تحقيق التكامل الاقتصادي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة.

الشايجي، عبد الله خليفة (2013). تحديات ومستقبل الاتحاد الخليجي ط. 1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

الصالح، عبد الله غلوم (٢٠١٩) الكونفدرالية هدف خليجي يتعرض لزلزال أمريكي، منشورات ضفاف، بيروت.

الكتبي، ابتسام سهيل (١٩٩٩). مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية ط. ١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

ثانياً: الدوريات:

البحارنـة، حسـين محمـد (1993م). مجلـس التعـاون الخليجـي ودوره الرائـد فـي تحقيـق الوحـدة الخليجيـة، النـدوة العلميـة الرابعـة "دول مجلـس التعـاون الخليجـي وحـدة التاريخ والمصير"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، المجلد الثاني.

البحارنـة، حسـين محمـد (1994م). مجلـس التعـاون الخليجـي ودوره الرائـد فـي تحقيـق الوحـدة الخليجيـة، مطبعـة الأمانـة العامـة لمجلـس التعـاون لـدول الخلـيج العربـي، الرياض.

البنخليل، يوسف (2012م). الاتحاد الخليجي هل هو بالفعل خيار البقاء، مجلـة آراء حـول الخليج، العدد (92).

الصـرعاوي، عبـد العزيـز عبـد الله (٢٠٠١م). مسـتقبل مجلـس التعـاون كتكتـل إقليمـي فـي مواجهة العولمة: ورقة مقدمة إلـى الملتقـى الاجتمـاعي السـادس لجمعيـات وروابـط الاجتمـاعيين فـي مجلـس التعـاون الخليجـي العربـي ط. ١، رابطـة الاجتمـاعيين، الكويت.

عبـد الخـالق عبـد الله، فيصـل أبـو صـليب، ماجـد الأنصـاري (2021م) مسـتقبل مجلـس التعـاون الخليجـي بعـد المصـالحة الخليجيـة، مركـز دراسـات الخلـيج والجزيـرة العربية، الكويت.

ندوة العلاقات الخليجية (1999م). العلاقات الخليجية: المستجدات، المشكلات، المستقبل، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

ثالثاً: الصحف:

صـحيفة رأي اليـوم (2013م). مـا وراء موقـف مسـقط مـن الاتحـاد الخليجـي.. البعـد عـن الصراعات واستقلالية القرار وإيران، 2013-12-10.

المنجومي، منى (2021م). هل تجـاوزت دول الخليج خلافاتهـا بعد عـام مـن المصـالحة، مقال منشور، إندبندنت عربية، 2021-12-31.

رابعاً: مواقع الإنترنت

حساب عبد الخالق عبد الله في موقع تويتر

https://twitter.com/Abdulkhaleq_UAE

قناة الجزيرة في موقع يوتيوب
https://www.youtube.com/@aljazeera/about
قناة السطر الأوسط في موقع يوتيوب
https://www.youtube.com/@user-cd3ru1oq5z/about
قناة العربية في موقع يوتيوب
https://www.youtube.com/@AlArabiya/about
قناة القبس في موقع يوتيوب
https://www.youtube.com/@AlQabasTV/about
قناة خليجية في موقع يوتيوب
https://www.youtube.com/@khalejiatv/about
قناة د. ظافر العجمي في موقع يوتيوب
https://www.youtube.com/@z4alajmi/about
قناة عمار تقي في موقع يوتيوب
https://www.youtube.com/@ammartaqi
موقع الجزيرة نت
/https://www.aljazeera.net
موقع سكاي نيوز
/https://www.skynewsarabia.com
موقع شبكة بي بي سي الإخبارية
https://www.bbc.com/arabic
موقع شبكة سي إن إن
/https://arabic.cnn.com
موقع صحيفة عكاظ
/https://www.okaz.com.sa

موقع صحيفة مكة المكرمة

/https://makkahnewspaper.com

موقع فرانس 24

/https://www.france24.com/ar

المراجع باللغة الأجنبية:

Madeleine O. Hosli, Joren Selleslaghs (2020). The Changing Global Order: Challenges and Prospects, United Nations University, Tokyo, Japan.